واقع إحصاءات النوع الاجتماعي والتوازن بين الجنسين في دول مجلس التعاون

ورشة العمل الإقليمية حول إحصاءات النوع الاجتماعي

6-8 مايو 2025م

القاهرة، مصر

محاور ورقة العمل

1. إحصاءات النوع الاجتماعي والتوازن بين الجنسين | مقدمة
2. الاستراتيجيات والسياسات الخليجية| المرأة في الاستراتيجيات الخليجية
3. جهود دول المجلس في تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي | بيانات دقيقة لرصد الفجوات
4. التعدادات التسجيلية وإحصاءات النوع الاجتماعي | حداثة البيانات من السجلات
5. بيانات النوع الاجتماعي في ظل تنوع المصادر: التعدادات، المسوح، والسجلات الإدارية| تكامل المصادر لتحقيق الشمولية والاستدامة
6. رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف الخامس | نحو المساواة بين الجنسين
7. مؤشر مشاركة المرأة الخليجية في التنمية | توحيد الجهود وتعزيز التمكين
8. نحو بيانات نوع اجتماعي أكثر فاعلية | التحديات القائمة والطموحات المستقبلية في ظل تكامل المصادر

إحصاءات النوع الاجتماعي

هي الإحصاءات المعنيَّة بقضايا النوع الاجتماعي حيث إنها تقيس وضع كلٍّ من الرجل والمرأة في مختلف المجالات خلال دورة الحياة، وتعكس الاختلافات وعدم المساواة، وتعد إحصاءات النوع الاجتماعي أحد الفروع الإحصائية المتعددة الأخرى، ولها مفاهيمها وأدواتها، ومنهجيَّاتها الخاصة بها.

أداة القياس

مؤشر فجوة النوع الاجتماعي هو أداة قياس مقدار الفجوة بين الجنسين، ويُعد الأداة الرئيسة لقياس المتغيرات التي تحدث في المجتمع وتحديد مستوى مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية خلال فترة محددة من الزمن.

أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي

تُعد إحصاءات النوع الاجتماعي أداة أساسية وفعالة لفهم الفروقات والتحديات التي يواجهها كل من النساء والرجال في المجتمع، كما تشكل قاعدة معرفية داعمة لاتخاذ القرارات السياسية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكثر شمولية وفعالية.

"بلا شك أن لمجلس التعاون دورًا كبيرًا وفعالًا في تعزيز دور المرأة وتحقيق فرص التكافؤ بين الجنسين، فقد حظيت المرأة الخليجية باهتمام كبير من قادة دول المجلس – حفظهم الله ورعاهم ركزت الرؤى الوطنية لدول المجلس على أن تكون المرأة والمساواة بين الجنسين أحد المحاور الرئيسية في الرؤى الوطنية."

القمة الخليجية (23)

كلف المجلس الأعلى في دورته (23) في الدوحة ديسمبر 2002م، الهيئة الاستشارية لدراسة وسائل تطوير واقع المرأة في دول المجلس وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري.

القمة الخليجية (37)

كلف المجلس الأعلى في دورته (37) في المنامة، ديسمبر 2016م لوضع مرئياتها بشأن دراسة دور المرأة في التنمية الشاملة في دول المجلس, وقد شكلت لجنة لدراسة المرأة والتنمية الشاملة لوض هذه المرئيات.

القمة الخليجية (40)

اعتد المجلس الأعلى في دورته (40) في الرياض، ديسمبر 2019م، مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن دور المرأة في التنمية في دول المجلس وتم التوجيه بإحالتها للجهات المعنية في إطار المجلس للتنفيذ.

- ضرورة تعزيز مساهمة المرأة ودعم دورها في مختلف مجالات الحياة والاهتمام بقضايا المرأة وإنشاء قاعدة بيانات إحصائية وبحثية في هذا المجال.
- تمكين المرأة اقتصاديًا لتعزيز دورها الاجتماعي والأسري وزيادة مشاركتها في سوق العمل.
- تحسين أضاع المرة ومساعدتها في الاندماج في الحياة الاجتماعية وحماية المرأة من جميع أشكال العنف.
- توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة وتحسين أوضاع الأسرة المعيشية وخاصة التي ترأسها امراة بتنمية مصادر دخلها

الاستراتيجية السكانية

تضمنت الاستراتيجية السكانية في دول المجلس 2012م في الهدف السابع المتعلق بتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها وكفالة تعزيز مساهمتها في التنمية ضمن محور التنمية الاجتماعية في الاستراتيجية والعمل جار على تحديث الاطار العام للاستراتيجية.

استراتيجية التنمية الشاملة

تتضمن استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيد المدى 2010 – 2025م القضايا الاجتماعية المتعلقة بكافة جوانب التنمية الاجتماعية المتمثلة بالتنشئة والتعليم والتنميةالفكرية والثقافية لكلا الجنسين وتكامل برامج الرعاية الاجتماعية.

وكذلك تضمن قضايات السكان والقوى العاملة وتنمية الموارد البشرية والاستخدام الكامل والأمثل للقوى العاملة من كلا الجنسين والارتقاء بإنتجية مواطني دول المجلس.

استراتيجية شؤون المرأة

تهدف الاستراتيجية إلى تأطير العمل النسائي بين دول المجلس، وتعميق الروابط، وفتح قنوات التعاون بما يسهم في تحقيق آفاق مستقبلية أوسع وأرحب في إطار تاريخ ومناهج عمل خليجية مشتركة تجمع دول مجلس التعاون.

بالإضافة إلى تحقيق مبدأ العدالة بين الجنسين من خلال توفير فرص وظيفية للمرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل والتركيز على التأهيل والتدريب وتنمية المهارات والمعارف اللازمة، مع تحسين بيئة وظروف العمل وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد، بما يساعد على زيادة مشاركتها الاقتصادية، وتطوير التقنية لفتح فرص وآفاق جديدة أمام عمل المرأة، وإنشاء صناديق لدعم المشاريع الخاصة بالمرأة.

استراتيجية القوى العاملة

تضمنت استراتيجية لجنة وزراء العمل بدول المجلس 2024 – 2029م ضمن محور تنمية وتمكين القوى العاملة بدول مجلس التعاون مبادرة خاصة بتعزيز المساواة والتوازن بين الجنسين في سوق العمل.

في إطار جهود دول المجلس لتعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير بيانات دقيقة لدعم صُنّاع القرار، تعمل الأجهزة الإحصائية على إصدار سلسلة تقارير ونشرات إحصائية، بالتعاون مع الجهات المعنية بشؤون الأسرة والتنمية الاجتماعية لرصد أوضاع المرأة والرجل من خلال إحصاءات نوعية شاملة.

الإمارات

أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين عام 2017 "دليل التوازن بين الجنسين" ويرتكز الدليل على خمسة محاور رئيسية تشمل: **الالتزام والمتابعة دمج النوع الاجتماعي في السياسات والموازنات وتعزيز مشاركة الكوادر النسائية في تحقيق التوازن في المناصب القيادية والتواصل المراعي للجنسين.**

البحرين

أصدر المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين بهدف إعداد دليل وطني يُعتمد لقياس التقدم المحرز في إدماج احتياجات المرأة، وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المتخذة لتقليص الفجوات بين الجنسين.ويرتكز التقرير على ستة مجالات رئيسية وهي: المشاركة الاقتصادية، **صنع القرار، التعليم، الصحة، الاستقرار الاجتماعي، والمجتمع المدني.**

السعودية

أصدر المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية مؤشر لقياس مشاركة المرأة السعودية في التنمية ويرتكز على خمسة محاور، هي: **المحور التعليمي، والمحور الصحي، والمحور الاقتصادي، والمحور التنظيمي، والمحور الاجتماعي.**

تقرير عن المرأة الشعودية، يستعرض التقرير جهود المملكة في تمكين المرأة وقياس مشاركتها الفاعلة في مجالات: **التعليم، الصحة، الاقتصاد، التنظيم، والمشاركة الاجتماعية**

عمان

إصدار مرصد المرأة العُمانية، حيث يوضح هذا الإصدار عدداً من المؤشرات المتعلقة بالمرأة العُمانية في محاور مختلفة **كالصحة والتعليم والاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها من المحاور.**

قطر

أصدرت دولة قطر التقرير الإحصائي التاسع "المرأة والرجل في دولة قطر: صورة إحصائية" لرصد الفجوات النوعية وقياس التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسي .ويهدف التقرير إلى تحليل أوضاع المرأة والرجل **في مجالات التعليم، والصحة، والاقتصاد، والمشاركة السياسية، وتوفير بيانات دقيقة لصُنّاع القرار.**

الكويت

نشر بيانات التعداد التسجيلي 2020م، بالاعتماد على السجلات الإدارية لإنتاج بيانات دقيقة مصنفة حسب الجنس. حيث شمل التعداد **محاور رئيسية مثل السكان، التعليم، القوى العاملة، والإعاقة لرصد الفجوات والنوع الإجتماعي.**

يسهم دمج منظور النوع الاجتماعي بشكل متكامل في النظم الإحصائية الوطنية في تحسين جودة البيانات ودقتها، مما يعزز من قدرة الجهات المعنية على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتصميم سياسات أكثر فاعلية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **في إطار تنفيذ التعداد التسجيلي، حققت كل من مملكة البحرين، سلطنة عُمان، ودولة الكويت خطوة متقدمة في إطار العمل الإحصائي الخليجي من خلال تنفيذ التعداد التسجيلي 2020م بالاعتماد على السجلات الإدارية.**
- **وقد مكّنت هذه التجربة دول مجلس التعاون من إنتاج مؤشرات دقيقة ومحدثة ومصنفة حسب الجنس (النوع الاجتماعي) تغطي أهم المحاور السكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يعزز قدرتها على رصد الفجوات النوعية وتحليل مشاركة المرأة والرجل في مختلف**

يشكل توجه دول مجلس التعاون نحو استخدام السجلات الإدارية في التعدادات التسجيلية خطوة استراتيجية لتعزيز إنتاج بيانات دقيقة ومستدامة، خاصة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي.

توفير بيانات حديثة : تُمكّن من متابعة التغيرات في مؤشرات النوع الاجتماعي بشكل منتظم، مما يساعد في رصد الفجوات وتحليل الاتجاهات.

تحسين جودة البيانات المصنفة حسب الجنس: يسهم الربط بين السجلات الإدارية في إنتاج بيانات دقيقة تُظهر التفاوتات بين الجنسين في التعليم، الصحة، وسوق العمل.

تحقيق شمولية أكبروتقليل العبء الميداني:تغني التعدادات السجلية عن الزيارات الميدانية، مما يعزز شمول الفئات الأقل تمثيلًا وخاصة النساء في مختلف المناطق.

تسريع إنتاج مؤشرات النوع الاجتماعي:تسهم في توفير بيانات محدثة تسهّل متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وإعداد التقارير الإقليمية والدولية كما تسهم في إتاحة تحليلات متكاملة لدعم القرار.

تجارب مملكة البحرين، سلطنة عُمان، ودولة الكويت في جولة التعداد التسجيلي 2020م وإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي لأهم المواضيع من السجلات الإدارية

تعكس هذه التجربة مدى قدرة دول مجلس التعاون على توفير بيانات نوعية مصنفة حسب الجنس من خلال السجلات الإدارية
وتسهم هذه البيانات في تحليل الفجوات النوعية بدقة ودعم صانع القرار ببيانات حديثة وشاملة تغطي مختلف الأبعاد السكانية والاقتصادية والاجتماعية

السكان

- بيانات السكان حسب الجنس والجنسية وفئات العمر.
- بيانات الحالة الزواجية للسكان مصنفة حسب الجنس.
- توزيع السكان حسب المستوى التعليمي وخصائص السكانية أخرى.

العمل

- بيانات القوى العاملة والباحثين عن عمل والمشتغلين، تشمل التخصص وعدد سنوات البحث، مصنفة حسب الجنس مع ربطها بالحالة الزواجية،
- النشاط الاقتصادي والمهن مصنفة حسب الجنس.

الإعاقة

- بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة مصنفة حسب الجنس.تصنيفات تفصيلية تشمل نوع الإعاقة وسببها والحالة الزواجية والحالة التعليمية والاجتماعية.

التعليم

- بيانات الملتحقين بجميع المراحل التعليمية ومخرجات التعليم مصنفة حسب الجنس والجنسية.
- مؤشرات الأمية والقدرات التعليمية مع مصنفة حسب الجنس والجنسية وفئات العمر.

نحو بيانات نوع اجتماعي أكثر حداثة: أثر التعدادات التسجيلية

عمان ، نموذج

يمكن الاستشهاد بتجربة سلطنة عمان الرائدة في تفعيل السجلات الإدارية كأداة رئيسية لإنتاج الإحصاءات الرسمية، حيث أطلقت السلطنة "التعداد الإلكتروني 2020"، الذي استند بشكل كامل إلى البيانات المستخلصة من السجلات الإدارية الحديثة.

حيث ساهم الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات الإدارية في تحديث المعلومات بشكل مستمر ونشر بيانات محدثة تغطي الفترة حتى عام 2025م.

ويمكن الإطلاع على البيانات من خلال بوابة التعداد الإكترونية، وتشمل مؤشرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في مجالات مثل السكان، التعليم، والحالة الاجتماعية والإعاقة.

مجموعة بيانات الإعاقة

سبب الإعاقة	2020/12/12	2021/12/31	2023/01/01	2024/01/01	2025/01/01
خلقية	24,193	24,331	25,359	27,829	32,774
أثناء الولادة	7,426	7,508	7,794	8,749	10,854
نتيجة مرض	6,829	6,654	6,791	7,782	13,652
نتيجة حادث	2,359	2,391	2,500	2,903	4,676
متعددة	658	771	1,082	2,128	4,209
وراثة	839	855	893	968	1,293
أسباب أخرى			94	146	1,737
Total					

مجموعة بيانات العاملين

القطاع المؤسسي	2020/12/12	2021/12/31	2023/01/01	2024/01/01	2025/01/01
القطاع الخاص	1,457,029	1,474,331	1,736,542	1,846,189	1,829,981
القطاع الحكومي	393,042	392,872	409,221	421,034	434,789
القطاع العائلي	302,378	283,567	352,543	405,445	394,900
القطاع الأهلي	5,399	6,915	7,037	6,787	6,924
أخرى	959	934	941	997	935
Total	2,158,807	2,158,619	2,506,284	2,680,452	2,667,529

السعودية ، نموذجا

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية تقرير مؤشرات النوع الاجتماعي لعام 2023، الذي يُعد الإصدار الثاني من نوعه، ويهدف إلى دعم تمكين المرأة السعودية وتعزيز المساواة بين الجنسين ضمن رؤية المملكة 2030.يستعرض التقرير إحصاءات مصنفة حسب الجنس في مجالات: السكان، الصحة، التعليم، العمل، والثقافة، مع التركيز على مؤشرات التكافؤ بين الذكور والإناث، وكشف الفجوات النوعية.يعتمد التقرير على عدة مصادر، منها: التعداد السكاني 2022، المسوح الإحصائية الوطنية، ومصادر من جهات خارجية، ويهدف إلى توفير بيانات داعمة لصنّاع القرار، وتمكين المقارنات الدولية والمحلية لقياس التقدم في مجال النوع الاجتماعي.

1. **السكان والخصائص الديموغرافية:** التركيبة السكانية حسب الجنس والجنسية النمو السكاني والتوزيع العمري والحالة الزواجية.
2. **الصحة:** العاملون في القطاع الصحي تحمل تكلفة العلاج الفحوصات الدورية ممارسة الرياضة التدخين انتشار الإعاقة
3. **صحة المرأة:** معدل الخصوبة الكلي الرعاية الإنجابية سن الزواج استخدام وسائل تنظيم الأسرة
4. **التعليم:** أعداد المعلمين والمعلمات ، عدد الطلاب في مراحل التعليم العالي، عدد الخريجين في مختلف المراحل التعليمية، المتدربون في برامج الدبلوم، براءات الاختراع
5. **العمل:** السكان في سن العمل، المشتركون على رأس العمل، متوسط الأجر الشهري،معدل البطالة، تملك السجلات التجارية، تملك الأوراق المالية، وثائق العمل الحر
6. **الثقافة والترفيه:** أماكن الفعاليات الثقافية والترفيه وقراءة الكتب

مصادر إحصاءات تقرير النوع الاجتماعي

01. تعداد 2022 - الهيئة العامة للإحصاء.
02. المسح الصحي الوطني 2023م - الهيئة العامة للإحصاء.
03. مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية 2023م - الهيئة العامة للإحصاء.
04. مسح القوى العاملة 2023م - الهيئة العامة للإحصاء.
05. مسح الثقافة والترفيه الأسري 2023م - الهيئة العامة للإحصاء.
06. مسح ممارسة الأسر للرياضة 2021 - الهيئة العامة للإحصاء.
07. وزارة التعليم.
08. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
09. وزارة الصحة.
10. وزارة التجارة.
11. هيئة السوق المالية .
12. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

تتمتع دول مجلس التعاون بوجود البناء المؤسسي والقانوني الذي يعزز من مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات الوطنية، ويعزز من الحضور الفاعل لهم في المناصب القيادية ومواقع رسم واتخاذ القرار. كما تكفل القوانين حق المرأة في تملك الأراضي و الحصول على الخدمات الأساسية وتضمن لها الحق الكامل في المشاركة السياسية والاجتماعية وتولي المناصب الإدارية الرفيعة في الدولة.

المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 عامًا

تشير البيانات إلى انخفاض نسب الزواج المبكر للفتيات، حيث لم تتجاوز نسبة المتزوجات قبل سن 15 عامًا 1.2%، مقارنةً بـ4.2% عالميًا. أما الزواج قبل سن 18 عامًا، فلم تتجاوز نسبته 6.2%، في حين بلغت عالميًا 18.7%. وتبرز دول إفريقيا جنوب الصحراء الأعلى عالميًا في هذا المؤشر.

المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس الشورى/البرلمان والمجالس البلدية

تفاوتت نسب مشاركة النساء في المجالس البرلمانية والبلدية بين 4% و50%، بينما لم تتجاوز في المجالس المحلية 22.5%. بالمقابل، بلغت المشاركة البرلمانية عالميًا 26.2%، وترتفع إلى 39.1% في أستراليا ونيوزيلندا.

المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة

سجلت النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة نسبًا بين 6.2% و27.3%، مع وصول النسبة إلى 32.3% في القطاع الخاص بإحدى الدول الخليجية، مقارنة بـ27.7% عالميًا، و40.2% في أمريكا الشمالية.

المؤشر 1.6.5: نسبة النساء من سن 15 إلى 49 عامًا واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية

أظهرت البيانات تقدمًا كبيرًا، حيث تتراوح نسبة النساء القادرات على اتخاذ قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل بين 86.5% و100%، مقارنة بـ56.7% عالميًا.

الهدف 5 - المساواة بين الجنسين

المؤشر 2.6.5: عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 عامًا فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

أكدت أربع دول خليجية وجود قوانين تضمن للنساء الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية على قدم المساواة، مقابل 76% عالميًا، ترتفع إلى 95% في أستراليا ونيوزيلندا.

المؤشر 2. :A.5 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

أقرت أربع دول خليجية بأطر قانونية تضمن للمرأة الحق في تملك الأراضي، بينما أظهرت البيانات العالمية ضعف الحماية القانونية في أكثر من نصف الدول المشمولة.

المؤشر 1. :B.5 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، بحسب نوع الجنس

أثبتت دول مجلس التعاون تكافؤ الجنسين في امتلاك الهواتف المحمولة بنسبة تتراوح بين 94% و100%، بل تميل الملكية لصالح النساء في بعض الدول، مقارنة بفجوة عالمية بلغت 12% لصالح الرجال.

الأهمية

إن إنشاء مؤشر خليجي متخصص بعنوان" مشاركة المرأة الخليجية في التنمية" سيساهم في جهود الجهات المعنية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامّة لدول المجلس، مما سينعكس ايجابيًا على تمكين المرأة اقتصادياً للمشاركة في تنمية المنطقة ككل، كما سيفيد المؤشر صناع القرار وكبار المسؤولين عند وضع الاستراتيجية والسياسات المناسبة لتوسعة مشاركة المرأة في التنمية ولتمكين المرأة من القيام بالأدوار المتوقعة منها لتحقيق أهداف التنمية العامة.

اسم المحور	عدد المؤشرات
المحور الاقتصادي	7
المحور التشريعي والتنظيمي	7
المحور التعليمي	10
المحور الصحي	3
المحور الاجتماعي	4
إجمالي المؤشرات	31

ملاحظة

إجمالي عدد المؤشرات التي تم الاتفاق عليها لتضمينها في احتساب المؤشر المركب لمؤشر مشاركة المرأة الخليجية في التنمية **44** مؤشر

في هذا التقرير تم تضمين المؤشرات التي تتوفر بياناتها لثلاث دول فأكثر والتي بلغ عددها **31** مؤشر أي ما نسبته **70.4٪** من إجمالي المؤشرات.

مؤشر مشاركة المرأة الخليجية في التنمية

بلغت الفجوة بين الجنسين الكلية (0.7) على مستوى مجلس التعاون الخليجي وحقق المؤشر في محاور التعليم (0.8) والصحة (1.0) والمحور الاقتصادي (0.7) والمحور الاجتماعي (0.7) أداءً جيدًا متقدمًا نحو ردم الفجوة بين الجنسين، بينما يشير الشكل أيضا الى أن المحور التشريعي والتنظيمي مازال متدنيًا نسبيًا (0.4) حيث يتطلب ذلك اهتمامًا أكبر في تمكين المرأة وتشريعيًا وتنظيميًا من أجل تعزيز دورها الريادي في رفع مشاركتها في التنمية.

شكل 4: الفجوة في مؤشر مشاركة المرأة في التنمية حسب المحور

المحور الإقتصادي

بلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في المحور الاقتصادي (0.6) على مستوى مجلس التعاون الخليجي وتشير المؤشرات الفرعية إلى أن قيم الفجوة بين الجنسين تتجه نحو سد التفاوت لبعض المؤشرات مثل متوسط الأجر الشهري للقطاع الحكومي ومتوسط الأجر الشهري للقطاع الخاص. بينما لاتزال الفجوة كبيرة في بعض المؤشرات الفرعية الأخرى.

شكل 6: الفجوة بين الجنسين للمؤشرات الفرعية في المحور الاقتصادي

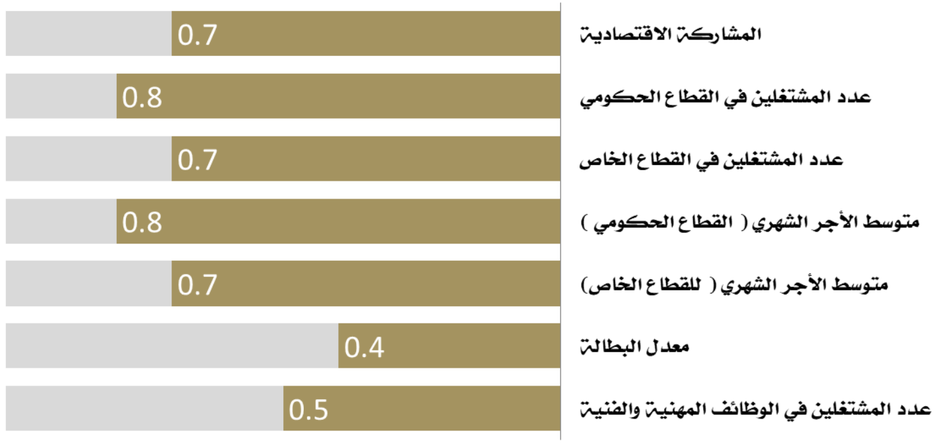

المحور التشريعي والتنظيمي

بلغ متوسط الفجوة بين الجنسين في المحور التشريعي والتنظيمي (0.4) على مستوى مجلس التعاون الخليجي وتشير المؤشرات الفرعية إلى أن قيم الفجوة بين الجنسين لاتزال متدنية نسبيا في أغلب المؤشرات الفرعية.

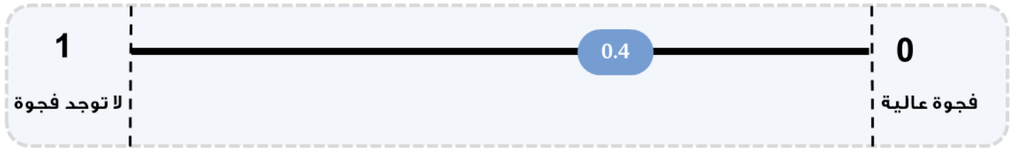

شكل 15: الفجوة بين الجنسين للمؤشرات الفرعية في المحور التشريعي والتنظيمي

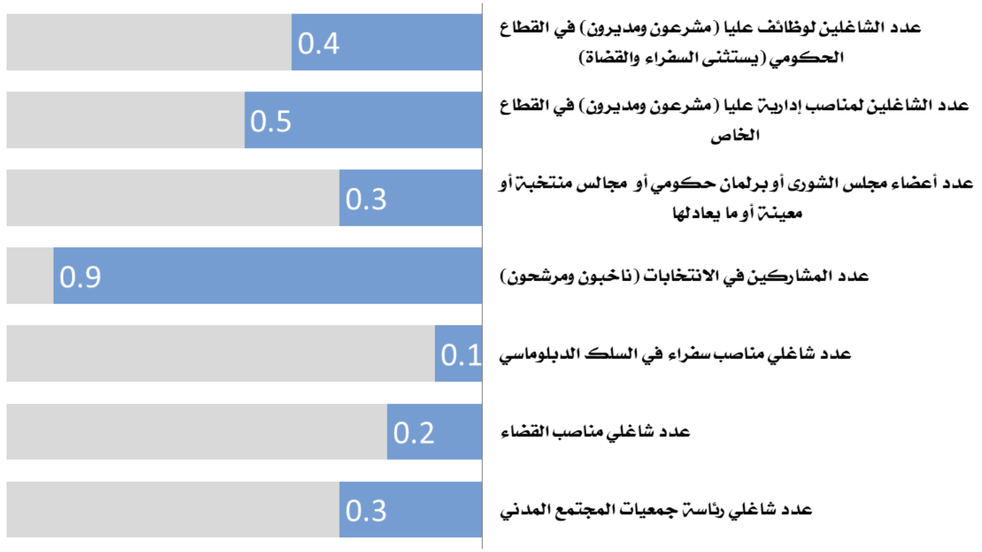

المحور التعليمي

يعتبر أداء دول المجلس في مؤشرات المحور التعليمي متقدما في ردم الفجوة بين الجنسين، حيث بلغ متوسط الأداء بين الدول بين (0.8)، وهو مايشير إلى تقدم جميع دول المجلس في مختلف المؤشرات الفرعية للمحور وإن كان هناك مجال لتحسين أداء بعض المؤشرات الفرعية.

شكل 24: الفجوة بين الجنسين للمؤشرات الفرعية في المحور التعليمي

المحور الصحي

يعتبر أداء دول المجلس في مؤشرات المحور الصحي من أفضل المحاور في ردم الفجوة بين الجنسين، حيث بلغ متوسط الأداء بين الدول بين (1.0) ، وهو مايشير إلى تقدم جميع دول المجلس في مختلف المؤشرات الفرعية للمحور التي تتوفر عنها بيانات.

شكل 36: الفجوة بين الجنسين للمؤشرات الفرعية في المحور الصحي

المحور الإجتماعي

يعتبر أداء دول المجلس في مؤشرات المحور الاجتماعي ضمن المحاور ذات الأداء الجيد في ردم الفجوة بين الجنسين، حيث بلغ متوسط الأداء بين الدول (0.9)، وهو مايشير إلى تقدم جميع دول المجلس في مختلف المؤشرات الفرعية للمحور التي تتوفر عنها بيانات.

شكل 42: الفجوة بين الجنسين للمؤشرات الفرعية في المحور الاجتماعي

الخلاصة

وبالرغم من تقدم دول المجلس في معظم المحاور والمؤشرات الفرعية لها مثل المحور التعليمي والمحور الصحي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي، الا أنه لازال هناك بعض التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في مجال المساواة بين الجنسين في المحور التشريعي والتنظيمي والذي لا زال متدنيا نسبيا (0.4) حيث يتطلب ذلك اهتمامًا أكبر في تمكين المرأة.

وعلى سبيل المثال هناك مجال لتحسين الفجوة لبعض المحاور في المؤشرات التالية:

- نسب البطالة وسط الإناث.
- عدد المشتغلات في الوظائف المهنية والفنية .
- عدد عضوات مجلس الشورى أو برلمان حكومي أو مجالس منتخبة أو معينة أو ما يعادلها.
- عدد شاغلات مناصب سفراء في السلك الدبلوماسي والقضائي.
- عدد النساء في المناصب القيادية والإدارية العليا .
- عدد شاغلات رئاسة جمعيات المجتمع المدني.

التحديات القائمة

- التحدي في تحقيق تغطية شاملة لإحصاءات النوع الاجتماعي يكمن في ضعف تكاملية المصادر الإحصائية المتعددة (مثل التعدادات، المسوح، والسجلات الإدارية)، ما يؤدي إلى صعوبة رسم صورة مكتملة ومترابطة حول أوضاع النساء والرجال في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والعمل والمشاركة القيادية.
- سد الفجوات النوعية:بعض مؤشرات النوع الاجتماعي لا تظهر إلا من خلال المسوح (مثل العنف، أو اتخاذ القرار الصحي)، بينما أخرى تستخرج من السجلات أو التعداد .الربط المتكامل بين هذه المصادر يضمن رصدًا دقيقًا للفجوات النوعية.
- التحدي في التباين الزمني للبيانات النوع الاجتماعي بين دول مجلس التعاون، حيث تختلف سنوات الإسناد الزمني للمؤشرات المتوفرة، مما يعيق توحيد البعد الزمني لإجراء المقارنات الإقليمية بدقة. كما أن اعتماد بعض المؤشرات على بيانات غير حديثة يشكل عائقًا في مواكبة المتغيرات المتسارعة، خاصة في القطاعات التي تشهد تطورًا سريعًا في مجال تمكين المرأة، مثل المناصب القيادية والمشاركة الاقتصادية.

الطموحات المستقبلية

- تعزيز النهج المبني على تكاملية البيانات من مختلف المصادر التعدادات، والمسوح، والسجلات في نظام إحصائي موحد يُحدّث دوريًا ويخدم احتياجات توفر إحصاءات النوع الاجتماعي.
- نشر وإتاحة بيانات حديثة ومصنفة حسب الجنس تغطي مختلف القطاعات والمجالات.
- تعزيز منهجيات موحدة خليجيًا لقياس مؤشرات النوع الاجتماعي وفقًا للمعايير الدولية.
- تعزيز نشر وإتاحة البيانات عبر منصات إلكترونية تفاعلية تدعم الاستخدام من قبل صناع القرار والباحثين.
- دعم التحليل النوعي للبيانات لتعزيز فعالية السياسات القائمة على الأدلة.